

التنمية المستدامة على ضوء التعديل الدستوري الجديد

د. زاوني نادية،

أستاذة محاضرة -أ-

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

مقدمة:

إن كل دولة بحاجة إلى دستور يؤطر مؤسساتها، ويضع البنية الأساسية لكيانها، بحيث تصان من خلاله حقوق الأفراد وحرّياتهم، وتضمن كفالة ثروات البلاد وحسن استغلالها، فالدستور هو عنوان سيادة كل دولة، وقد يتعرض هذا الأخير لتعديلات جزئية تماشيا مع التطورات التي تشهدها كل دولة.

وتعتبر المبادرة بالتعديل الدستوري في أي دستور من دساتير العالم بمثابة المفتاح الذي يمكن من خلاله مواكبة التطور في الأمور التشريعية استجابة للتحوّلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية⁽¹⁾.

ومن بين المحاور التي أخذت حيزا في مشروع التعديل الأخير هي مسألة التنمية المستدامة.

(1)- محمد لمين لعجال، دراسة مقارنة حول مبادرات التعديلات الدستورية في الدساتير الجزائرية وأثرها على المسار الديمقراطي والحرّيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، ع 3، 2016، ص 1.

فلقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا دوليا في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الدولي، ولقد استحوذت على اهتمام متزايد من قبل الدول والمنظمات لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة⁽²⁾.

وفي الجزائر، شهدت التنمية المستدامة اهتماما بالغا من قبل الدولة ومؤسساتها نتج عنه وضع إستراتيجيات وسياسات تعنى بتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية والإقتصادية.

وقد تميز مسار التنمية في الجزائر بالعديد من التغيرات والتحولات، والتي كانت إستجابة للظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة لها، والهدف من ذلك دفع عجلة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وصولا إلى دعم وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة⁽³⁾.

فما مدى قدرة التعديل الدستوري في توفير أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة؟ تتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية: ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وكيف تم تكريسها في الدساتير السابقة، وما هي الأحكام التي استحدثتها التعديل الدستوري لعام 2020 في هذا المجال؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقسم هذا المقال إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة.

(2)- فوزية برسولي، شهيرة بولحية، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر – قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع5، جوان 2018، ص 6.

(3)- دنيا خنشول، واقع التنمية المستدامة، في الجزائر، دراسة تحليلية – خلال الفترة 1992 - 2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، ع1، جوان 2018.

المحور الثاني: دسترة التنمية المستدامة.

أولاً: تكريس التنمية المستدامة في الدساتير السابقة.

ثانياً: تكريس التنمية المستدامة في التعديل الدستوري الجديد.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المستدامة التنمية المستدامة على أنها: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها⁽⁴⁾.

كما تعرف بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين الرأس المال الاجتماعي لتلبية حاجات الأجيال المالية بأحسن طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة⁽⁵⁾.

ومع التطورات أصبحت التنمية المستدامة تعرف بأنها مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تغيير السلوك الإستهلاكي للموارد المتاحة وكذا طرق الاستثمار مع توجيه التطورات التكنولوجية والمؤسسات من أجل ضمان حاضر ومستقبل البشرية وضمان الاحتياجات الإنسانية المختلفة⁽⁶⁾.

(4)- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، ع7، بسكرة، جوان 2010، ص 195.

(5)- B. Burgennier, Economie de développement durable, 2^{ème} éd, Bruxelles, 2005, p38.

(6)- سيف الدين رحايلية، عبد الجليل بوداح، التجربة الصينية في الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، ع2، ديسمبر 2015، ص 297.

فالتنمية هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة⁽⁷⁾، وعليه يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنمية متوازنة، تفي بالإحتياجات المالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة والكون متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد⁽⁸⁾.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة لها جملة من الخصائص وهي:

- تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى، حيث تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ بالمتغيرات.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- أنها تنمية تراعي حق الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة⁽⁹⁾.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من

(7)- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أفريل 2008، ص 4.

(8)- فوزية برسولي، شهيرة بولحية، المرجع السابق، ص 309.

(9)- عقيلة دبيحي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2008 - 2009، ص 24.

التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى. فمن أهدافها تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد، وتعزيز الوعي بالمشاكل البيئية، وتحقيق الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية⁽¹⁰⁾.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول خمسة مجالات رئيسية وهي: الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة. وتتمثل فيما يلي⁽¹¹⁾:

- القضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- إحترام البيئة الطبيعية واتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.

(10)- عبد الرحمن نواز الهيتي، حسن إبراهيم المهني، التنمية المستدامة في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، ط 2008، ص 13.

(11)- ماجدة أحمد أبو زنط، محمد غنيم، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 50.

ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة

لقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتاباً حول مؤشرات التنمية المستدامة وأبعادها، بحيث تستند هذه الأخيرة إلى أبعاد يمكن إجمالها فيما يلي⁽¹²⁾:

1/ البعد الاقتصادي

- يتعلق المنظور الاقتصادي بالإستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتحدد هذا الرفاه عادة بمعدلات الدخل والإستهلاك، ويشمل مقومات التقدم الإنساني كالطعام والسكن والنقل والصحة والتعليم، فلكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من⁽¹³⁾:
- إستخدام أكثر كفاءة لرأس المال.
 - تقليل مستوى الفقر.
 - تلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

2/ البعد الاجتماعي

يرتكز هذا البعد على اعتبار أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، ويهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الرقمية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، ويعد الحكم الراشد من أهم متطلبات التنمية المستدامة،

(12) - Andrés Abanto Florida, développement durable, enjeux et problématiques autour de la grande entreprise minière, thèse de doctorat, université du Québec à Montréal, juin 2013, p 50.

(13)- آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الملتقى الدولي الإستثنائي حول سياسات التجارب التنموية بالمدال الغربي والمتوسطي، باجة، تونس، أبريل 2012. ص 10.

على أن تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع. وتحقيق هذا الهدف ينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع⁽¹⁴⁾.

كما يحتاج التطور الاقتصادي والاستغلال الأمثل للقوى البشرية إلى اعتماد عملية تطوير صحي للسكان، فالسكان الأصحاء الذين يتمتعون بتغذية جيدة ومستوى تعليمي جيد يساعدون بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية⁽¹⁵⁾.

3/ البعد البيئي

يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار عن طريق المحافظة على الموارد المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود والعمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري، وكل من شأنه إحداث تغييرات في المناخ العالمي، فهدف التنمية هو إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية⁽¹⁶⁾.

4/ البعد السياسي

تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام والديمقراطية، فهي قاعدة للحوار شمال جنوب، وتؤدي إلى المصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، بحيث تقوم المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة

(14)- Noureddine Essabri, représentation, agir et justification du développement durable chez les dirigeants de PME, thèse de doctorat, école doctorale Abbé Grégoire, décembre 2017, p 100.

(15)- محمد غربي، مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي والإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية، شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 150.

(16)- يوسف فاضل، دراسات وأبحاث بيئية، مؤسسة مزدرش نومات، 1991، ص 11.

على مبادئ الديمقراطية بشكل واسع، إذ تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الإختيارات السياسية. ويمكن تلخيص الآليات التي تميز من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في⁽¹⁷⁾؛

- أسلوب الحكم الديمقراطي الراشد، أي ضرورة مشاركة المواطنين في القرارات والتخطيط لها على أساس أن اعتماد الأسلوب الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.
- تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والإعتماد عليها في إدارة الانتماء الوطني والعالمي كبديل لأدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.

5/ البعد التكنولوجي

- أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاساتها على تحسن المستوى المعيشي، ومن أهم خصائص البعد التكنولوجي:
- إستعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة، فنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون هي من أهداف التنمية المستدامة.

(17)- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلوية للنشر والتوزيع، ص 192.

- تبني التكنولوجيا العالية: وذلك على أساس أن التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية⁽¹⁸⁾.

المحور الثاني: دسترة التنمية المستدامة

عرف التكريس الدستوري لموضوع التنمية المستدامة في الجزائر مرحلتين أساسيتين، الأولى تميزت بالتكريس الضمني لهذا الموضوع إمتد واستمر مع التعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر إلى غاية 2016، ثم المرحلة الثانية التي شهدت التكريس الصريح والمباشر لموضوع التنمية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016⁽¹⁹⁾.

أولا - تكريس التنمية المستدامة في الدساتير السابقة

لقد اعترفت الدساتير الجزائرية بفكرة التنمية المستدامة كفكرة فلسفية، ولكن كان ينقصها تحديد معالم هذه الفكرة وتطبيقها على أرض الواقع.

1 - التكريس الدستوري الضمني في دساتير ما قبل سنة 2016

أ. في دستور 1963

يعتبر دستور 1963 أول دستور عرفته الجزائر المستقلة، وقد تضمن العديد من الحقوق الأساسية في إطار أحكام المواد من 12 إلى 22، إلا أن الحق في بيئة ملائمة ونظيفة لم يكن من

(18)- مقدم عبيدات، وعبد القادر بلخضر، "الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع7، 2007، ص 51.

(19)- نوال زيان، عائشة لزرق، الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة دفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق، ورقلة، ع 15، ص 281.

الحقوق المكرسة بشكل صريح، لكون أن هذا الحق لم يكن معروفا في تلك الفترة، والتي بدأت تتبلور بعد مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 المتعلق بالبيئة البشرية⁽²⁰⁾.

ب. في دستور 1976

إعترف المشرع الدستوري بشكل ضمني على إحالة تنظيم وحماية البيئة من خلال التشريع للمجلس الشعبي الوطني بإقراره في المادة 151 على أنه: يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التي خولها له الدستور وتدخل في مجال القانون فيما يخص:

- الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة وحماية الحيوانات والنباتات.
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- النظام العام للغابات.
- النظام العام للمياه.

ج. في دستور 1989

خوّل دستور 1989 في المادة 115 منه في فصل السلطة التشريعية، البرلمان صلاحيات التشريع في مسائل تتعلق بالبيئة وهي⁽²¹⁾:

- القواعد المتعلقة بالصحة العمومية.
- القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة.
- القواعد العامة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية.
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.

(20)- نوال زياتي، عائشة لزرقي، المرجع السابق، ص 282.

(21)- المادة 18/115 - 20 - 21 - 22 - 23 - 24 - 25 من دستور 1989.

- النظام العام للغابات والأراضي الرعوية.
- النظام العام للمياه.
- النظام العام للمناجم والمحروقات.

2- التكريس الدستوري والصريح للتنمية المستدامة في التعديل الدستوري لسنة 2016

لقد غير المشرع الدستوري رؤيته لموضوع التنمية المستدامة، بأن كرس وجودها بشكل صريح ومباشر في عدة مواضيع، ففضلا عن تكريس حماية البيئة في ديباجة هذا التعديل، كفل أيضا حماية البيئة في الفصل الثالث المتعلق بالدولة وهذا من خلال تكريسها ضمن الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات، ولقد نص التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 19 على دسترة الحفاظ على الموارد البيئية، بحيث نصت هذه المادة على ضرورة ضمان الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة وعلى حماية الأراضي الفلاحية، والأملاك المائية العمومية. كما تضمنت المادة 68 أحكاما مكملة للمادة 19 ونصت على: للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.

ثانيا - تكريس التنمية المستدامة في التعديل الجديد:

ترجع أسباب التعديل الدستوري الجديد لكون موضوع التنمية المستدامة إكتنفه الغموض في توحيد الجهود واستخدام الموارد المتاحة استخداما فعليا، ما خلق فجوة في تجسيدها على أرض الواقع بالإضافة إلى وجود نقائص حالت دون تحقيق تنمية فعلية أمام انعدام الإهتمام بالجانب البيئي نظرا للمشاكل البيئية الناتجة عن إنبعاث غاز أكسيد الكربون وارتفاع مؤشراته وانخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية.

فبعد أن كانت نظرة المؤسس الدستوري محتشمة لموضوع التنمية في فترة ما قبل 2016، تغيرت بل وأصبح تكريسها صريحا في دستور 2016، وجاء التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأصبغ عليها الطابع الواقعي، بحيث أن رؤية المشرع أصبحت واقعية بالنظر إلى المشاكل التي عرفتها البيئة في الحقبة الأخيرة، فكان تكريسا واضحا وصريحا وفعالا في دستور 2020، ويظهر لنا ذلك من خلال الديباجة وكذا متن الدستور، على أساس أن ديباجة ومتن الدستور يعبران عن إرادة واحدة هي إرادة السلطة المؤسسة وصادرة في وثيقة واحدة⁽²²⁾.

1 - تكريس التنمية المستدامة في الديباجة

الديباجة جزأ لا يتجزأ من الدستور وتكتسي أهمية بالغة من الناحية القانونية، السياسية والاجتماعية، لاحتوائها على مبادئ أساسية وأهداف عامة يركز عليها النظام السياسي، ولها قيمة قانونية ودستورية معادلة لقيمة باقي مواد الدستور، يجعلها تعلو بسموها النصوص التشريعية وتجدها إمتدادها في صلب الدستور⁽²³⁾، وإيراد فقرات متعلقة بالتنمية المستدامة في ديباجة الدستور، فهذا يعني أن المؤسس الدستوري أولاهما اهتماما بالغا. فبعد أن نص المؤسس الدستوري في دستور 2016 على أن الشعب الجزائري يظل متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الإجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ويعمل على بناء إقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والإقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، جاء الدستور الجديد متمسكا بنفس الفكرة بل ولتدعيمها، قام بإضافة فقرة تأتي

(22)- طلعت مرزوق، ديباجة الدستور، مقال منشور بتاريخ نوفمبر 2013 على الموقع التالي: www.fath-news.com.

(23)- مياسة بلطرش، ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن ووفقا للتعديل الدستوري لعام 2016، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 55، ع 3، ص 1.

مباشرة بعدها للتأكيد على أهمية البيئة وضرورة النهوض بها والعمل على حمايتها لكونها تشكل إنشغالا بالنسبة لهذا الشعب وذلك بنصه على ما يلي:

"ويظل منشغلا بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

واعترافا بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري، وبتطلعاته وإصراره على رفع التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد، أصبح من الضروري إشراكه في بناء ذلك، والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، وضمان تربية نوعية تتولاها كل من الأسرة والمدرسة"

من خلال استقراء هاتين الفقرتين، يتضح تكريس المؤسس الدستوري لموضوع التنمية المستدامة وحماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها نظرا لمشاكل البيئة العالمية التي تسببت فيها الأنشطة الصناعية المكثفة بصفة عامة والدول المتقدمة تكنولوجيا بصفة خاصة وتتمثل في⁽²⁴⁾:

إرتفاع درجة حرارة الأرض وارتفاع نسبة الغازات السامة والمسببة للاحتباس الحراري، ونتيجة لهذا التلوث، ظهرت كوارث طبيعية كثقب الأوزون، وهشاشة الغلاف الجوي، وتلوث الهواء والماء والتربة...

2- تكريس موضوع التنمية المستدامة في متن الدستور

تم النص على موضوع التنمية المستدامة في الفصل الثالث المتعلق بالدولة، وإيراد موضوع التنمية ضمن المحور المتعلق بالدولة، فهذا يعكس المكانة الهامة والجوهرية التي منحها

(24)- أحمد السيد كردي، تحديات التنمية المستدامة، مقال منشور عبر الموقع التالي: www.kenanaonline.com

المؤسس الدستوري لها لكونها تعد مقوما من مقومات الدولة، ولقد تم تعديل المادة 19 من دستور 2016 التي كانت تنص على: " تضمن الدولة الإستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، تحمي الدولة الأراضي الفلاحية، كما تحمي الدولة الأملاك العمومية للمياه " وتم تعويضها بالمادة 21 في التعديل الجديد لسنة 2020 فأصبحت تنص على ما يلي:

تسهر الدولة على:

- ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيتهم،
- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،
- الإستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،
- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، وتتخذ كل التدابير الملائمة لقمع الملوثين.

باستقراءنا لهذه المادة التي اشتملت على أربعة فقرات، تتضح رؤية المؤسس الدستوري في ضمان حماية فعالة للتنمية المستدامة والبيئة والتي تم ربطها مباشرة بحماية صحة وسلامة الأشخاص وتحقيق أمنهم ورفاهيتهم، على أساس أن التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات الأفراد والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية⁽²⁵⁾، كما أن العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة علاقة وطيدة، وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة ويرجع ذلك إلى أنها المصدر الأساسي

(25)- فوزية برسولي، لخضر سي محمد، جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد 1، ع1، جوان 2018، ص 5.

لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة، والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية ولهذا، فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة⁽²⁶⁾.

ولقد ركز المؤسس الدستوري على عنصر التحسين والتوعية بالمخاطر البيئية لضمان حياة كريمة، كتعزيز وعي الأفراد بالمشاكل البيئية من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة له، عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها⁽²⁷⁾.

كما دعى المؤسس الدستوري في المادة 21 فقرة 03 إلى ضرورة الترشيد والاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية، بحيث أن احتراق الوقود الأحفوري يعد من العوامل الرئيسية لتلوث الهواء والتسبب في الاحتباس الحراري الناتج بدوره عن غازات تغلف المجال الجوي وتمنع الإنعكاس الحراري الصادر من الأرض من إنتقاله إلى خارج الكوكب مما يسبب إرتفاعا في درجة حرارة الأرض ويزيد من التصحر والجفاف، كما أن الاستخدام المكثف للطاقة التقليدية والتي تعتمد على "الوقود الأحفوري" تسبب أضرارا بالغة للخطورة على الإنسان والبيئة وجميع الكائنات الحية⁽²⁸⁾.

يواجه العالم تحديا بيئيا يتمثل في التغير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم، الناتج عن الاستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وانبعاث الكربون. وللمحد من

(26)- نواز عبد الرحمن الهيتي، المرجع السابق، ص 13.

(27) - فوزية برسولي، لخضر سي محمد، مرجع سابق، ص 7.

(28)- مجد جرعلي، أهمية إعتداد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على الإنسان والبيئة، مقال منشور بتاريخ ديسمبر 2011 على الموقع: www.green-studies.com.

ذلك، لابد من تغيير هيكلي في سياسات وتقنيات إستخدام الطاقة من أجل التقليل من انبعاثات الكربون.

ولقد شكلت مسألة التنوع الحيوي والعدالة في توزيع فوائد هذا التنوع أهم القضايا التي جاء بها مؤتمر ريو، وهذا بمعنى أن الموارد البيولوجية المستخدمة في التنمية والإقتصاد كالنباتات ذات الخصائص الطبية، والفوائد التي تحققها في جانبها الإقتصادي لابد أن توزع بالتساوي على الجهات التي قامت بتطوير هذه المنتجات.

كما نص المؤسس الدستوري في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على ضمان حماية شاملة للبيئة لتشمل المجال الجوي والبحري. وأكد على ضرورة إتخاذ تدابير ملائمة لقمع الملوثين. وهذه تعتبر من بين الضمانات الهامة التي كرسها التعديل الأخير للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال إيجاد تدابير مناسبة عن طريق نصوص تنظيمية لقمع ومعاينة كل مخالف أو اللجوء إلى الموائيق الدولية بتطبيق مبدأ الملوث الدافع، ومفاده أن كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة يلزم بتحمل نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإصلاح البيئة، وهذا المبدأ مقتبس في الأصل من الموائيق الدولية التي تجبر من يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة تولي دفع نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية⁽²⁹⁾.

فدسترة الحق في البيئة يلزم الدولة ممثلة في السلطة الحاكمة العمل على حماية البيئة من التلوث على المستوى الوطني والدولي، وأي إخلال بهذا الالتزام القانوني يؤدي بالضرورة إلى المساءلة السياسية الشعبية أو القضائية، ذلك أن الدولة تصبح ملزمة وليست مخيرة في حماية

(29)- فوزية برسولي، شهيرة بولحية، المرجع السابق، ص 323.

البيئة ضمن المشاريع التي تنجزها أو مشاريع الخواص أو صد أي خطر بيئي طبيعي داخلي أو إقليمي⁽³⁰⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه من ضمن المقترحات في باب الحقوق الأساسية والحريات العامة تم تكريس:

- الحق في الحصول على الماء وترشيد إستغلاله والمحافظة عليه للأجيال القادمة.
- تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة والماء الصالح للشرب وتحسين نوعية الحياة.
- تكريس مجلس وطني اقتصادي واجتماعي وبيئي.

خاتمة:

إذا كان أساس التنمية المستدامة هو الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فإنه كان لزاما على المؤسس الدستوري باعتباره الحامي للحقوق والحريات والممثل للشرعية القانونية أن يبادر بتعديل الدستور لضمان التنمية المستدامة وإدماج البيئة في عملية إتخاذ القرار لأنه أصبح من الضروري علميا وميدانيا وواقعا ضرورة ترشيد عملية التنمية في تحقيق النتائج المرجوة.

والمؤسس الدستوري وإن كان قد اعترف بفكرة التنمية المستدامة في دستور 2016، غير أن هذا الجهد لم يكن له أثر ملموس على المستوى العملي بسبب غياب الضمانات القانونية التي كان ينبغي أن ترافق هذا التكريس، فلقد اكتفى المشرع الدستوري في الدساتير السابقة

(30)- خالد شلبي، دسترة الحق في بيئة سليمة، نحو تحقيق الأمن البيئي في القضاء المغربي، مجلة المجلس الدستوري، ع5، 2015، ص 88.

بالاعتراف بها فقط، في حين أنه في التعديل الجديد حدد مجالاتها ومعاملها بالنظر إلى أهميتها، وذلك بدليل تكريسه لمجلس وطني إقتصادي وإجتماعي وبيئي.

ونخلص إلى الاقتراحات التالية:

- مكافحة التلوث البيئي والحد من الإستنزاف الجائر للموارد الطبيعية.
- إستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- اللجوء إلى الطاقات المتجددة كبديل عن الطاقة الأحفورية.
- العمل على تحسين ونشر الوعي البيئي لدى المواطن ومؤسسات الدولة.
- إنشاء مجلس أعلى للتنمية يتولى تسهيل تكامل السياسات والإشراف على عملية التنمية المستدامة.
- تطبيق مبدأ الإستبدال القائم على استبدال نشاط مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطر، وكذا مبدأ الملوث الدافع القائم على ضرورة تحمل تبعات الإضرار بالبيئة.

المخلص:

أصبحت التنمية المستدامة من أكثر المواضيع شيوعا، ولقيت اهتماما على الصعيدين الوطني والدولي، لكون الأمر يتعلق بقضية مصيرية مستقبلية وهي مستقبل الإنسان على هذه الأرض لكونها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة، ولقد تميز مسار التنمية في الجزائر بالعديد من التغيرات إستجابة للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المحيطة بها، تجسد ذلك في التعديل الدستوري الأخير، بحيث أخذت التنمية المستدامة حيزا في مشروع هذا التعديل. فما مدى قدرة التعديل الدستوري في توفير أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وما هي الأحكام التي استحدثتها التعديل الأخير في هذا المجال؟

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة - دستور - تعديل - بيئة.

Abstract :

Sustainable development has become one of the most common topics. It has received attention at the national and international levels, because it is related to a fateful future issue, which is the future of man on this Earth since we are thinking about the future of the coming generations.

The development path in Algeria has been characterized by many changes in response to the economic, social and political conditions surrounding it, which was embodied in the recent constitutional amendments. So to what extent is the constitutional amendment able to provide effective tools to achieve sustainable development? and what are the provisions introduced by the recent amendment in this field?

Key words: Sustainable development – constitution – environment – amendment

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

الكتب:

- أحمد أبو زنت ماجدة، محمد غنيم، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع.
- فاضل يوسف، دراسات وأبحاث بيئية، مؤسسة مزدرش نومات، 1991.
- الهيتي عبد الرحمن نواز، حسن إبراهيم المهني، التنمية المستدامة في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، ط 2008.

المقالات:

- برسولي فوزية، شهيرة بولحية، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر - قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع5، جوان 2018.
- برسولي فوزية، لخضر سي محمد، جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد 1، ع1، جوان 2018.
- بلطرش مياسة، ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن ووفقا للتعديل الدستوري لعام 2016، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 55، ع3.
- خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 1992- 2015، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 5، ع1، جوان 2018.
- رحايلية سيف الدين، عبد الجليل بوداح، التجربة الصينية في الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة قسنطينة 2، ع2، ديسمبر 2015.

- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، ع7، بسكرة، جوان 2010.
- زيان نوال، عائشة لزرقي، الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق، ورقلة، ع15.
- شلبي خالد، دسترة الحق في بيئة سليمة، نحو تحقيق الأمن البيئي في القضاء المغاربي، مجلة المجلس الدستوري، ع5، 2015.
- عبيدات مقدم، وعبد القادر بلخضر، "الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع7، 2007.
- لعجال محمد أمين، دراسة مقارنة حول مبادرات التعديلات الدستورية في الدساتير الجزائرية وأثرها على المسار الديمقراطي والحريات، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 7، ع3، 2016.

الرسائل الجامعية:

- غربي محمد، مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي والإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية، شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- دبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2008 - 2009.

الملتقيات:

- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أفريل 2008.

- قاسمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الملتقى الدولي الاستثنائي حول سياسات التجارب التنموية بالمجال الغربي والمتوسطي، باجة، تونس، أفريل 2012.

المقالات المنشورة عبر الانترنت:

- أحمد السيد كردي، تحديات التنمية المستدامة، مقال منشور عبر الموقع التالي:
www.kenanaonline.com
- جرعتلي مجد، أهمية اعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على الإنسان والبيئة، مقال منشور بتاريخ ديسمبر 2011 على الموقع: www.green-studies.com
- طلعت مرزوق، ديباجة الدستور، مقال منشور بتاريخ نوفمبر 2013 على الموقع التالي:
www.fath-news.com

ثانياً: باللغة الفرنسية:

- Abanto Florida Andrés, Développement durable, enjeux et problématiques autour de la grande entreprise minière, thèse de doctorat, université du Québec à Montréal, juin 2013.
- Burgennier B., Economie de développement durable, 2^{ème} éd, Bruxelles, 2005.
- Essabri Nouredine, Représentation, agir et justification du développement durable chez les dirigeants de PME, thèse de doctorat, école doctorale Abbé Grégoire, décembre 2017.